

إملاء ما من به الرحمن

[119] الألف في حكمها ولهذا لا يبتدأ بها ، فلما صارت كالألف قلبها همزة ساكنة كما قالوا خاتم وعالم ، قال ابن جنى: ولا يجوز أن يكون سكن الهمزة لأن المفتوح لا يسكن لخرة الفتحة ، ولو قيل إنه سكن الهمزة لتوالى الحركات وتوالى الحركات يجتنب وإن كانت الحركة فتحة كما سكنوا باء ضربت لكان حسنا (ممن ترضون) هو في موضع رفع صفة لرجل وامرأتين تقديره: مرضيون ، وقيل هو صفة لشهيدين وهو ضعيف للفصل الواقع بينهما ، وقيل هو بدل من " من رجالكم " وأصل ترضون ترضون ، لأن لام الرضا واو لقولك الرضوان (من الشهداء) يجوز أن يكون حالا من الضمير المحذوف: أي ترضونه كائنا من الشهداء ، ويجوز أن يكون بدلا من " من " (أن تضل) يقرأ بفتح الهمزة على أنها المصدرية الناصية للفعل وهو مفعول له وتقديره: لأن تضل إحداهما (فتذكر) بالنصب معطوف عليه. فإن قلت. ليس الغرض من استشهاد المرأتين مع الرجل أن تضل إحداهما فكيف يقدر باللام. فالجواب ما قاله سيبويه: إن هذا كلام محمول على المعنى، وعادة العرب أن تقدم ما فيه السبب فيجعل في موضع المسبب لأنه يصير إليه، ومثله قولك أعددت هذه الخشبة أن تميل الحائط فأدعمه بها ، ومعلوم أنك لم تقصد بإعداد الخشبة ميل الحائط ، وإنما المعنى لادعم بها الحائط إذا مال ، فكذاك الآية تقديرها: لأن تذكر إحداهما الاخرى إذا ضلت أو لضلالتها ، ولا يجوز أن يكون التقدير: مخافة أن تضل ، لأنه عطف عليه فتذكر ، فيصير المعنى مخافة أن تذكر إحداهما الأخرى إذا ضلت ، وهذا عكس المراد ، ويقرأ فتذكر بالرفع على الاستئناف. ويقرأ إن بكسر الهمزة على أنها شرط ، وفتحة اللام على هذا حركة بناء للقاء الساكنين ، فتذكر جواب الشرط ، ورفع الفعل لدخول الفاء الجواب ، ويقرأ بتشديد الكاف وتخفيفها ، يقال: ذكرته وأذكرته ، و (إحداهما) للفاعل ، و (الأخرى) المفعول ويصح في المعنى العكس إلا أنه يمتنع في الإعراب على ظاهر قول النحويين ، لأن الفاعل والمفعول إذا لم يظهر فيهما علامة الإعراب أوجبوا تقديم الفاعل في كل موضع يخاف فيه اللبس ، فعلى هذا أمن اللبس جار تقديم المفعول كقولك: كسر عيسى العصا ، وهذه الآية من هذا القبيل ، لأن النسيان والإذكار لا يتعين في واحدة منهما ، بل ذلك على الإبهام ، وقد علم بقوله " فتذكر " أن التي تذكر هي الذاكرة ، والتي تذكر هي الناسية ، كما علم لفظ كسر من يصح منه الكسر ، فعلى هذا يجوز أن يجعل إحداهما فاعلا ، والأخرى مفعولا ، وأن يعكس.